

نطاق سريان القانون الضريبي وذاتيته

أ. زهرة عبد الله ناجي

عضو هيئة تدريس بكلية القانون، جامعة خليج السدرة - ليبيا
طالبة دكتوراه بالأكاديمية الليبية للدراسات العليا
zahra.abdullah@gsu.edu.ly

الملخص:

تتناول هذه الدراسة نطاق سريان القانون الضريبي وذاتيته باعتباره أحد أهم الأدوات القانونية لتنظيم العلاقة بين الدولة والمكلفين وتحقيق العدالة الضريبية والاستقرار الاقتصادي. وتتمثل إشكالية الدراسة في تحديد الإطار الدقيق لنطاق تطبيق القانون الضريبي من حيث المكان والزمان والأشخاص، وبيان مدى استقلاله عن باقي فروع القانون في ظل التحديات المعاصرة، خاصة العولمة والاقتصاد الرقمي. وتهدف الدراسة إلى تحليل أبعاد نطاق السريان في التشريع الليبي، وبيان خصائص ذاتية القانون الضريبي ومعاييره، إضافة إلى دراسة دور القضاء الإداري في ضمان التطبيق السليم والعدال للقواعد الضريبية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة النصوص القانونية وتفسيرها، إلى جانب المنهج المقارن لمقارنة بعض الجوانب بالتجارب القانونية الأخرى، بهدف استخلاص أفضل الممارسات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن القانون الضريبي يتمتع بطابع مستقل يميّزه عن غيره من فروع القانون، وأن نطاق سريانه يقوم على مبادئ الإقليمية والعدالة الضريبية، كما أن فعاليته ترتبط بمرونة التشريع وقدرته على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما أكدت الدراسة أهمية تطوير التشريعات وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهرب الضريبي والازدواج الضريبي.

الكلمات المفتاحية: القانون الضريبي، نطاق السريان، ذاتية القانون، العدالة

الضريبية، الإقليمية، التهرب الضريبي.

The Scope of Application and the Autonomy of Tax Law

Zahra Abdullah Naji

Department of Public Law, Faculty of Law
Gulf of Sidra University, Libya
zahra.abdullah@gsu.edu.ly

Abstract:

This study examines the scope of application and the autonomy of tax law as one of the fundamental legal instruments regulating the relationship between the state and taxpayers, as well as ensuring tax justice and economic stability. The research problem focuses on defining the precise framework of the scope of tax law in terms of territory, time, and persons, and analyzing its independence from other branches of law in light of contemporary challenges, particularly globalization and the digital economy.

The study aims to analyze the dimensions of the scope of tax law within the Libyan legal system, highlight the characteristics and criteria of the autonomy of tax law, and examine the role of administrative judiciary in ensuring the proper and fair application of tax rules.

The research adopts a descriptive-analytical approach to examine and interpret legal texts, in addition to a comparative method to assess selected legal systems and identify best practices.

The study concludes that tax law possesses a distinctive autonomous nature that differentiates it from other legal branches. Its scope of application is based on principles such as territoriality and tax justice. Moreover, the effectiveness of tax law depends on legislative flexibility and its ability to adapt to economic and social changes. The study also emphasizes the importance of developing tax legislation and strengthening international cooperation to address tax evasion and double taxation.

Keywords: Tax Law, Scope of Application, Autonomy of Tax Law, Tax Justice, Territoriality, Tax Evasion

المقدمة:

تعتبر القوانين الضريبية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق أهدافها المالية والاقتصادية، حيث تُعد الضريبة المصدر الرئيسي لتمويل الموازنات العامة وتوفير الخدمات الحكومية المختلفة، ومن هنا تأتي أهمية دراسة نطاق سريان القانون الضريبي وذاتيته، حيث يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم نطاق سريان القانون الضريبي في النظام الضريبي الوطني، وكيفية تحديد الأشخاص والأقاليم التي يخضعون لمقتضياته، يتناول البحث في هذا السياق، مفهوم "الذاتية" في القانون الضريبي، التي تعني الاختصاص الذاتي للدولة في فرض الضرائب على الأشخاص الذين يتواجدون ضمن حدود ولايتها، سواء كانوا أفراداً أو كيانات اقتصادية. كما يناقش كيفية تحديد العلاقة بين المشرع الضريبي والأنظمة القانونية الأخرى، بالإضافة إلى استعراض تأثيرات نطاق السريان على فاعلية النظام الضريبي في تحقيق العدالة الاقتصادية والتوازن بين مصلحة الدولة والمواطنين. هذا البحث يُعنى بكشف النقاب عن الأبعاد القانونية والاقتصادية لهذا الموضوع، مع التركيز على تبيان الجوانب المرتبطة بتوسيع أو تقليص نطاق سريان القانون الضريبي في ظل التحديات المعاصرة، مثل العولمة والتطورات الاقتصادية المتسارعة.

أهمية البحث:

1. تعزيز النظام المالي والعدالة الضريبية:

يسهم في تحسين آليات تحصيل الضرائب وضمان التوزيع العادل للضرائب وفقاً للقدرة المالية، مما يعزز النظام المالي للدولة.

2. مكافحة التهرب الضريبي وزيادة الشفافية:

يساعد في تقليل الفجوة بين الملتزمين والمتهربين من الضرائب ويعزز الشفافية القانونية في النظام الضريبي.

3. التكيف مع التحديات الحديثة:

يساعد في تعديل نطاق القانون الضريبي لمواكبة التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية مثل العولمة والاقتصاد الرقمي.

أهداف البحث:

1. دراسة نطاق سريان القانون الضريبي بشكل عام وفي القانون الليبي بشكل خاص.
2. تحليل خصائص القانون الضريبي ودوره في تنظيم العلاقات المالية.
3. مراجعة آثار القانون الضريبي على تحصيل الضرائب واستقرار النظام الضريبي.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في دراسة نطاق سريان القانون الضريبي وذاتيته، نظراً لتداخل هذا المجال مع جوانب قانونية، اجتماعية، واقتصادية معقدة. يتطلب تحديد الإطار الدقيق لنطاق القانون الضريبي فهم التحديات النظرية والتطبيقية التي تواجه تنظيم الضرائب، خاصة فيما يتعلق بالعدالة الضريبية والكفاءة الاقتصادية. كما تتطلب الدراسة استكشاف كيفية تطوير المنظومة القانونية لضمان الحفاظ على ذاتية الضريبة في ظل العولمة، فضلاً عن مواجهة تحديات مثل مكافحة التهرب الضريبي والازدواج الضريبي. وعليه، تتمحور هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي :

ما هو نطاق سريان القانون الضريبي وذاتيته، وما هي خصائصه ومعايير تطبيقه؟

ويتفرع عن هذا التساؤل المركزي عدة تساؤلات فرعية:

- على من ينطبق القانون الضريبي من حيث المكان والزمان والأشخاص؟
- ما هي خصائص القانون الضريبي ومعايير ذاتيته؟
- كيف يؤثر القضاء الإداري في تطبيق القانون الضريبي وضمان تنفيذه بشكل عادل؟

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع وتفسير البيانات المتعلقة بنطاق سريان القانون الضريبي وذاتيته، بهدف دراسة خصائص القانون الضريبي وتحديد معايير سريانه. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة الإطار القانوني الضريبي في ليبيا مع الأنظمة الأخرى ودراسة أفضل الممارسات. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تطبيق المنهج الوصفي لتحليل الواقع العملي لتطبيق القانون الضريبي في ليبيا وتحديد أوجه القوة والضعف في النظام الضريبي.

هيكلية البحث:

مبحث الأول: نطاق سريان القانون الضريبي

المطلب الأول: نطاق السريان من حيث المكان

المطلب الثاني: نطاق السريان من حيث الزمان

المطلب الثالث: نطاق السريان من حيث الأشخاص

المبحث الثاني: ذاتية القانون الضريبي

المطلب الأول: مفهوم ذاتية القانون الضريبي

المطلب الثاني: معايير ذاتية القانون الضريبي

المطلب الثالث: موقف القضاء الإداري من ذاتية القانون الضريبي

المبحث الأول: نطاق سريان القانون الضريبي :

نطاق سريان القانون الضريبي يُحدد الإطار الذي يحدد الأفراد والأنشطة الاقتصادية الخاضعة للضرائب وفقاً للقانون الضريبي المعمول به في دولة معينة. يشمل هذا النطاق عدة جوانب رئيسية، أبرزها تحديد الأماكن التي يطبق فيها القانون الضريبي، والفترات الزمنية التي يتناولها، بالإضافة إلى تحديد الفئات والأشخاص الذين ينطبق عليهم هذا القانون. ويعكس تحديد هذه الأبعاد أهمية القانون الضريبي في تنظيم العلاقة بين الدولة والممولين، وضمان عدالة توزيع الأعباء الضريبية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار

الاقتصادي والمالي (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 45؛ أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 9).

المطلب الأول: نطاق السريان من حيث المكان:

يسري القانون الضريبي فقط داخل إقليم الدولة، ويُعرف ذلك بمبدأ "إقليمية الضريبة". ويعني هذا المبدأ أن القوانين الضريبية المطبقة في دولة معينة هي القوانين الوطنية لهذه الدولة دون غيرها، مع تمتع كل دولة بالحرية المطلقة في إصدار تشريعاتها الضريبية (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 60). وينظم نطاق السريان المكاني للضريبة عدة مبادئ، يمكن عرضها كما يلي:

أولاً: مبدأ التبعية السياسية:

تُعد الضريبة مظهراً من مظاهر السيادة الوطنية للدولة على رعاياها، ويُجسد مبدأ الجنسية هذا المظهر، حيث يقع على رعايا الدولة التزام مالي يتمثل في أداء الضريبة. ويستند هذا المبدأ إلى الأساس القانوني لامتداد سلطة الدولة إلى مواطنيها، بما يعكس ارتباط الالتزام الضريبي بالانتماء القانوني للدولة، وبناءً على ذلك، تخضع لقوانين الدولة جميع الأشخاص الحاصلين على جنسيتها سواء كانوا داخل إقليمها أو خارجه (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 72).

تُعد الإقامة عاملاً مكملاً لمبدأ التبعية السياسية، حيث تُفرض الضرائب على الأشخاص المقيمين داخل إقليم الدولة، بغض النظر عن مصدر دخلهم. ويأتي ذلك استناداً إلى مبدأ الإقليمية أو مبدأ الإقامة الضريبية، إذ تمتلك الدولة سلطة فرض الضرائب على جميع الأنشطة المُمارسة داخل أراضيها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، مواطنين كانوا أو أجانب (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 55).

ولاعتبار الشخص الاعتباري مقيماً، يجب أن تتوفر الشروط التالية:

1. أن يكون محل عمل الشخص الاعتباري داخل إقليم الدولة .
2. أن يكون محل إدارة الشخص الاعتباري داخل إقليم الدولة .

3. أن يكون محل رقابة الشخص الاعتباري داخل إقليم الدولة (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 88) .

وقد تبنت القانون الليبي مبدأ إقليمية ضريبة الدخل، كما ورد في الفقرة (10) من المادة (33) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، حيث نصت على إعفاء الدخول الخارجية لليبيين والمقيمين في ليبيا من الضريبة (القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، ليبيا). وأكد المشرع ذلك في المادة الأولى من القانون نفسه، التي نصت على خضوع كل دخل ناتج داخل ليبيا، سواء كان من أصول مادية أو غير مادية، أو نتيجة أي نشاط أو عمل داخل الإقليم، للضريبة (القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، ليبيا). كما أشار القانون إلى خضوع الدخول الناتجة من الخارج للضريبة في الأحوال المحددة (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 5).

ملاحظات الباحثة :

كان من الأفضل أن يُحدد المشرع تعريفاً دقيقاً للشركات الوطنية الخاضعة للضريبة، لتوضيح خضوع الشركات المساهمة، وشركات المسؤولية المحدودة، وشركات التوصية. لم يبين القانون المعاملة الضريبية للشركات القابضة، مما قد يؤدي إلى فتح المجال أمام الازدواج الضريبي.

ثانياً : مبدأ التبعية الاقتصادية :

يتأثر النظام الضريبي بشكل مباشر بالأوضاع الاقتصادية والسياسات العامة للدولة، حيث يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن الاقتصادي. ويعكس مبدأ التبعية الاقتصادية مرونة النظام الضريبي في مواكبة التطورات الاقتصادية، مما يُلزم الدولة بتعديل سياستها الضريبية وفقاً للظروف الاقتصادية المتغيرة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 85).

يشمل هذا المبدأ:

1. استهداف الفئات ذات القدرات المالية المرتفعة: حيث يتم توجيه الضرائب نحو الأفراد الأثرياء والشركات الكبرى، بهدف تعزيز العدالة الاجتماعية وتوزيع الأعباء المالية بطريقة متوازنة (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 12) .
 2. معالجة التفاوت الاقتصادي : يمكن استخدام النظام الضريبي كأداة لتحقيق العدالة الاقتصادية من خلال فرض ضرائب تصاعديّة تُساهم في تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 90) .
 3. التعامل مع التأثيرات الاقتصادية العالمية: مثل التغيرات في أسعار السلع الأساسية، أو الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث تُعدّل التشريعات الضريبية لتعزيز الإيرادات العامة وضمان استدامة الاقتصاد الوطني (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 110) .
 4. تشجيع الاستثمار وتحفيز الاقتصاد المحلي: يُمكن استخدام الحوافز الضريبية لدعم قطاعات معينة، مثل الصناعات التحويلية أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز النمو الاقتصادي (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 65) .
 5. إعادة توزيع الدخل: يُعد النظام الضريبي أداة لتحقيق إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلاً، من خلال الإنفاق العام على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 15) .
- ثالثاً : مبدأ التبعية الاجتماعية :** يقوم حق الدولة في فرض الضرائب على فكرة التضامن الاجتماعي، الذي يُعتبر عنصراً ملازماً لسيادتها على مواطنيها والمقيمين داخل أراضيها. ويهدف هذا المبدأ إلى تعزيز روح المسؤولية الوطنية من خلال إقرار الالتزام الضريبي كواجب وطني لا غنى عنه (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 120).
- ويتضمن هذا المبدأ:
1. الضريبة كأداة لتعزيز التضامن الوطني: تُساهم الضرائب في تحقيق أهداف اجتماعية، مثل تحسين الخدمات العامة وتوفير الرعاية الاجتماعية للفئات الأقل حظاً (محمد، عبد الحميد، 2021، ص 70) .

2. شمولية النظام الضريبي: يجب أن يغطي النظام الضريبي جميع الأفراد والأنشطة داخل الدولة، بما في ذلك المواطنين والمقيمين، فضلاً عن الأموال المكتسبة داخل حدود الدولة (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 80).
 3. مراعاة الظروف الاجتماعية: يُمكن تعديل السياسات الضريبية لتناسب الظروف الاجتماعية مثل حالات الكوارث أو الأزمات الإنسانية، من خلال إعفاءات ضريبية أو تخفيضات مؤقتة (محمود، جاد الله، 2021، ص 60).
 4. تعزيز المساواة الضريبية: حيث تُفرض الضرائب بناءً على القدرة الاقتصادية، مما يضمن عدم تحمل الفئات الأقل دخلاً لأعباء ضريبية لا تتناسب مع مواردها (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 95).
- الإقامة والموطن:** في السياق الضريبي، يُعد التمييز بين مفهومي الإقامة والموطن ضرورياً لتحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة داخل الدولة:

1.الموطن:

يُشير إلى الإقامة الدائمة للشخص في الدولة، مع وجود نية الاستقرار والبقاء فيها على المدى الطويل (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 52). يُعتبر الموطن ارتباطاً قانونياً دائماً بين الشخص والدولة، ويُستخدم في العديد من الأنظمة الضريبية لتحديد نطاق الالتزام الضريبي (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 120). الشخص الذي يملك موطناً في دولة معينة يُعامل كخاضع لضريبتها بشكل عام، بغض النظر عن مكان تواجده الفعلي (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 88).

2. الإقامة: تتحقق الإقامة إذا وُجد الشخص داخل الدولة لفترة طويلة بشكل متواصل أو شبه متواصل، دون نية الإقامة الدائمة (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 60). تُستخدم الإقامة بشكل شائع في التشريعات الضريبية كمعيار لتحديد الأشخاص الخاضعين للضريبة على دخلهم الناتج داخل أو خارج الدولة (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 125). بعض الدول تُحدد معايير دقيقة للإقامة الضريبية، مثل مدة الإقامة (كأن يكون الشخص موجوداً في الدولة لمدة لا تقل عن 183 يوماً في السنة المالية) (محمد، هاني حسين، 2020، ص 78).

الأخذ بضابط الإقامة في التشريعات الضريبية :

الأشخاص الطبيعيون: تُفرض الضريبة عليهم وفقاً لمحل إقامتهم الفعلي، بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان مصدر دخلهم (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 65).

الأشخاص الاعتباريون: الشركات والمؤسسات تُعتبر مقيمة إذا كان مقر إدارتها أو محل نشاطها الرئيسي داخل الدولة (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 95).

الازدواج الضريبي: بعض التشريعات الضريبية تُنظم أحكاماً خاصة لتجنب الازدواج الضريبي بين الدول، بما يضمن عدم فرض ضرائب مزدوجة على الدخل نفسه عند تحقيقه في أكثر من دولة (محمد، هاني حسين، 2020، ص 85).

تُمثل هذه التفرقة بين الإقامة والموطن أساساً لضمان عدالة النظام الضريبي وكفاءته، بما يُحقق التوازن بين حقوق الدولة ومصالح الأفراد (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 130).

المطلب الثاني: نطاق السريان من حيث الزمان:

يبدأ سريان القانون الضريبي من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أو أي وسيلة نشر معتمدة تحددها التشريعات. ويتضمن القانون عادةً نصاً يوضح تاريخ العمل به، لضمان الوضوح والتنظيم في تطبيقه (فرحات، فوزي، 2008/2007، ص 15).

وقد تبنى القانون الليبي مبدأ عدم رجعية الضريبة، حيث نصت المادة الرابعة من قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973 (الملغي) على أن: كل دخل تحقق قبل تاريخ العمل بالقانون المرافق يخضع للقانون الذي كان سارياً وقت تحققه، أما الدخول التي تتحقق بعد التاريخ المشار إليه فتسري عليها أحكام القانون المرافق، ولو كانت متعلقة بمدد سابقة على ذلك التاريخ" (قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973، المادة 4).

هذا النص يعكس قاعدة قانونية أساسية مفادها أن القانون الجديد لا يطبق بأثر رجعي على المراكز القانونية التي نشأت واكتملت تحت مظلة القانون القديم، إلا إذا نص القانون صراحةً على خلاف ذلك (عبد الله، محمد، 2018، ص 155).

تطبيق القانون الضريبي من حيث الزمان ومسألة تنازع القوانين : عند بدء سريان قانون ضريبي جديد، يُثار إشكال متعلق بتنازع القوانين في الزمان، خاصةً إذا كانت المراكز القانونية قد بدأت في ظل القانون القديم لكنها لم تكتمل أو تستقر بعد (ادلي، منى، 2011، ص 68). وتتمثل المبادئ الأساسية في هذا الصدد فيما يلي:

1. المراكز القانونية الناشئة بعد سريان القانون الجديد: يُطبق القانون الجديد على جميع المراكز القانونية التي تنشأ بعد دخوله حيز التنفيذ (صالح، أحمد، 2019، ص 108).
2. المراكز القانونية التي تتكون أو تكتمل في ظل القانون الجديد: يطبق القانون الجديد على المراكز التي بدأت في ظل القانون القديم لكنها اكتملت أو ترتبت آثارها بعد سريانه (الفقيه، محمود، 2020، ص 101).
3. الآثار المترتبة على المراكز القانونية القائمة: يسري القانون الجديد على جميع الآثار التي تنشأ في ظلّه، حتى لو كانت هذه المراكز قد بدأت في ظل القانون السابق (عبد الله، محمد، 2018، ص 130).

الاستثناءات: الحقوق المكتسبة : رغم أن مبدأ الحقوق المكتسبة لا يُعد ذو صدى واضح في القانون الضريبي، إلا أنه يُعتبر استثناءً هاماً في التطبيق، وقد أشار إليه قانون ضرائب الدخل رقم 64 لسنة 1973 (الملغي).

1. نظام الإثبات:

- في سياق القانون الضريبي، تُعتبر قواعد الإثبات حقوقاً مكتسبة حقيقية للمكلف (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 140).
- إذا تغيرت قواعد الإثبات بموجب قانون جديد، فإن هذه القواعد لا تسري على الضرائب التي تم تحديد "الحدث المنشئ" لها قبل بدء سريان القانون الجديد (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 185).
- على سبيل المثال، إذا كان المكلف قد قدم مستندات أو أدلة تثبت استحقاقه لخصم معين أو إعفاء ضريبي في ظل القانون القديم، فإن تغيير قواعد الإثبات بموجب قانون جديد لا يؤثر على مركزه القانوني (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 135).

• كما أن قوانين الإثبات التي تتعلق بأساس النزاع لا تُطبق بأثر رجعي على الدعاوى العالقة أمام القضاء (محمد، هاني حسين، 2020، ص 105).

2. نظام التقادم:

- يختلف تطبيق القانون الجديد على مسائل التقادم تبعاً للمرحلة التي وصل إليها التقادم وقت دخول القانون الجديد حيز التنفيذ (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 90).
- بالنسبة للمدة السابقة على العمل بالقانون الجديد، تظل النصوص القديمة هي الحاكمة فيما يتعلق ببدء التقادم، ووقفه، وانقطاعه (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 140).
- أما المدة اللاحقة على سريان القانون الجديد، فإن أحكام التقادم الواردة فيه تسري عليها، شريطة أن يكون التقادم لم يكتمل قبل دخول القانون الجديد حيز التنفيذ (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 190).
- وفي هذا السياق، أقر مجلس الدولة الفرنسي بأن تغيير مدة التقادم بموجب قانون لاحق لا يُطبق على الضرائب التي سبق وأن تحقق "الحدث المنشئ" لها قبل سريان هذا القانون (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 145).
- تفسير الحدث المنشئ للضريبة وأهميته في التطبيق الزمني : الحدث المنشئ للضريبة هو اللحظة التي ينشأ فيها الالتزام الضريبي وفقاً للقانون. يُعتبر هذا الحدث عنصراً حاسماً لتحديد القانون الواجب التطبيق (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 95؛ عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 200).
- إذا حدث هذا الحدث في ظل القانون القديم، فإن أحكام ذلك القانون تظل سارية على الالتزام الضريبي الناشئ عنه، حتى لو تم تحصيل الضريبة أو إنفاذها في ظل قانون جديد (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 140).
- أما إذا تحقق الحدث المنشئ للضريبة في ظل القانون الجديد، فإن أحكام هذا القانون هي التي تسري بغض النظر عن ارتباطها بوقائع سابقة (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 145).

المطلب الثالث: نطاق السريان على الأشخاص :

يقوم نطاق السريان الضريبي على مبدأ العدالة الضريبية، الذي يستند إلى قاعدة عمومية الضريبة، أي فرضها على جميع الأشخاص والأموال التي تقع ضمن السيادة الإقليمية للدولة (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 150؛ أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 30). ويُعد هذا المبدأ أحد الركائز الأساسية للنظام الضريبي العادل، حيث يهدف إلى تحقيق شمولية في فرض الضريبة، دون تمييز بين الأشخاص أو الأموال التي تخضع لها (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 90).

وقد اعتمد المشرع الليبي هذا المبدأ بوضوح في القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل. حيث نصت المادة الأولى من القانون على ما يلي :

يخضع للضريبة كل دخل ناتج في ليبيا عن أي أصول موجودة بها، مادية كانت أم غير مادية، أو من أي نشاط أو عمل فيها" (القانون رقم (7) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل، المادة الأولى).

1. عمومية الضريبة وشموليتها : تُعبر قاعدة العمومية عن خضوع كل مال أو دخل مهما كان نوعه، ومهما كان صاحبه أو مصدره، لواجب المساهمة الضريبية وفقاً لمبدأ العدالة. ومن خلال هذا المبدأ (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 123؛ عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 150):

الأشخاص الطبيعيون: يخضع للضريبة كل فرد مقيم داخل الدولة، سواء كان مواطناً أو أجنبياً، طالما يتحقق دخله من نشاط يُمارَس داخل أراضي الدولة (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 100).

الأشخاص الاعتباريون: الشركات والمؤسسات تخضع للضريبة بناءً على طبيعة نشاطها، ومكان ممارسة ذلك النشاط، بغض النظر عن جنسية الشركة أو مالكيها (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 155).

الأموال والأصول: تشمل الضريبة جميع أنواع الأصول الموجودة داخل الدولة، سواء كانت مادية مثل العقارات والأراضي، أو غير مادية مثل حقوق الملكية الفكرية (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 210).

2. النطاق الشخصي للضريبة وفقاً للقانون الليبي: القانون الليبي وسّع نطاق السريان الشخصي ليشمل:

- المقيمون داخل ليبيا: سواء كانوا مواطنين أو أجانب، طالما أن دخلهم يُستمد من مصادر داخل الدولة (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 60-65).
 - غير المقيمين: يخضعون للضريبة إذا كان لديهم دخل مستمد من أصول أو أنشطة موجودة داخل ليبيا (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 100-105).
 - الشركات الوطنية: تُفرض الضرائب على جميع الأرباح الناتجة عن أنشطتها داخل الدولة (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 160).
 - الشركات الأجنبية: إذا كانت تمارس نشاطاً أو تمتلك أصولاً داخل الدولة، فإن أرباحها الناتجة عن هذا النشاط تخضع للضريبة الليبية (غني، سامي فهمي، 2021، ص 130-135).
3. استثناءات وقواعد خاصة: رغم شمولية النظام الضريبي، إلا أن هناك استثناءات محددة وقواعد خاصة تتعلق بفئات معينة:
- الإعفاءات الضريبية: نص المشرع الليبي على إعفاءات لبعض الدخول أو الأشخاص، مثل المؤسسات الخيرية أو الدخول المتأتية من مصادر معينة التي تخدم الصالح العام (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 170).
 - الازدواج الضريبي: في حالة وجود ازدواج ضريبي نتيجة ممارسة النشاط في أكثر من دولة، يمكن أن تُطبق الاتفاقيات الضريبية الدولية لتجنب فرض ضرائب مزدوجة على نفس الدخل (محمد، هاني حسين، 2020، ص 115؛ عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 180).
 - الاعتبار الخاص للأفراد غير المقيمين: قد يُمنح غير المقيمين تسهيلات أو إعفاءات في بعض الحالات، مثل الاتفاقيات التي تُبرم مع دولهم الأصلية (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 60-65).

- أثر مبدأ الإقليمية في السريان على الأشخاص : يعتمد النظام الضريبي الليبي على مبدأ إقليمية الضريبة، أي أن السيادة الإقليمية للدولة تُحدد نطاق خضوع الأشخاص والأموال للضريبة. ووفقاً لهذا المبدأ:
 - تُفرض الضريبة على كل نشاط يتم ممارسته داخل حدود الدولة، بغض النظر عن جنسية الشخص أو مقر إقامته الدائم (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 100-105).
 - تتسم العمومية هنا بالشمول التام لجميع الأنشطة والأصول التي تقع داخل الدولة، مما يضمن تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بين جميع المكلفين (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 170).
 - 1. التحديات المرتبطة بنطاق السريان الشخصي: رغم وضوح التشريعات، إلا أن هناك بعض التحديات التي قد تواجه النظام الضريبي في نطاق السريان الشخصي، منها:
 - تحديد الإقامة الضريبية: في بعض الحالات، قد يصعب تحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي أو الاعتباري يُعتبر مقيماً ضريبياً داخل الدولة أم لا (العربي، حسن صالح، 2021، ص 45).
 - الشركات القابضة ومتعددة الجنسيات: قد تُثار إشكاليات بشأن نطاق خضوع هذه الشركات، خاصة في حالة توزيع الأرباح بين الدول المختلفة (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 175).
 - تجنب ازدواج الضريبي: إذا لم يتم تنظيم الاتفاقيات الضريبية مع الدول الأخرى بشكل دقيق، قد يواجه المكلفون مشكلة ازدواج الضرائب على نفس الدخل (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 185).
 - الاقتصاد الرقمي: الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي تتم عبر الإنترنت قد تطرح تحديات جديدة تتعلق بتحديد نطاق السريان الشخصي، خاصة إذا كان النشاط يتم بين أطراف في دول مختلفة (محمود، جاد الله، 2021، ص 95-90).
- فيما يتعلق بمبدأ عمومية الضريبة الذي نص عليه القانون الليبي في المادة الأولى من قانون ضرائب الدخل رقم (7) لسنة 2010م، تلاحظ الباحثة أنه يمثل أساساً هاماً لضمان العدالة

الضريبية. فأخضاع جميع الأشخاص، سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، للضريبة على أساس دخلهم أو أصولهم التي تقع ضمن حدود الدولة، يعكس التزام الدولة بتحقيق مبدأ المساواة بين المكلفين. كما أن هذا المبدأ يساعد في ضمان شمولية النظام الضريبي، مما يعزز من قدرة الدولة على جمع الإيرادات اللازمة لتحقيق التنمية.

ومع ذلك، يمكن أن نشير إلى بعض القضايا التي قد تثير تحديات في التطبيق العملي. أولاً: التحدي الأكبر يكمن في تحديد الإقامة الضريبية، خاصة في حالة الأفراد والشركات الذين يعملون في أكثر من دولة. هذه التحديات قد تؤدي إلى ازدواج ضريبي إذا لم تُعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى لتجنب ذلك.

ثانياً: في ظل التوسع الكبير في الاقتصاد الرقمي، يصبح من الصعب تحديد نطاق السريان الضريبي على الشركات والأفراد الذين لا يتمتعون بوجود مادي دائم في الدولة. وبالنسبة للشركات متعددة الجنسيات أو القابضة، فإن تعقيد الأنشطة الاقتصادية يجعل من الصعب تطبيق مبدأ الإقليمية بدقة، مما قد يثير مشاكل في تحديد مكان فرض الضرائب بشكل صحيح. من ناحية أخرى، يمكن القول إن الاستثناءات الضريبية التي يتم منحها لبعض الفئات، مثل المؤسسات الخيرية أو الأنشطة التي تخدم الصالح العام، قد تحتاج إلى مزيد من التنظيم والتوضيح لضمان عدم استغلالها أو تعارضها مع مبدأ العدالة الضريبية.

المبحث الثاني: ذاتية القانون الضريبي :

شير مفهوم ذاتية القانون الضريبي إلى الخصائص الفريدة التي تميز القواعد القانونية المنظمة لفرض الضرائب عن غيرها من فروع القانون. فالقانون الضريبي هو مجموعة من القواعد التي تحدد وتنظم مراحل فرض الضرائب، مثل تحديد الوعاء الضريبي، والتصفية، والتحصيل، وتطبق لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة في الدولة (خليفة، محمد عبد العزيز، 2005، ص 45-48؛ حسين، محمود علي، 2012، ص 32-36).

ما يميز القانون الضريبي هو أنه يفرض عبئاً مالياً على الأفراد والشركات لصالح الدولة، ولا يتطلب علاقة مباشرة بين الدولة والمكلف كما في القوانين الأخرى. ويهدف هذا القانون إلى تمويل

الأنشطة العامة مثل التعليم والصحة، ويتميز بالمرونة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية (حسين، محمود علي، ص 45-47).

المطلب الأول: مفهوم ذاتية القانون الضريبي :

تُعبّر ذاتية القانون الضريبي عن استقلالية هذا الفرع من القانون عن غيره من الفروع القانونية الأخرى. يرتبط القانون الضريبي بنظام قانوني خاص به، ويعتمد على قواعد وأسس مستقلة تهدف إلى تنظيم فرض وجباية الضرائب بما يتناسب مع أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 50-52؛ عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 38-40). هذه الذاتية تتجسد في عدة جوانب:

1. استقلالية القواعد الضريبية: القواعد الضريبية تتمتع بخصوصية تجعلها متميزة عن القواعد القانونية الأخرى، ويرجع ذلك إلى:

- مبدأ قانونية الضريبة: يهدف إلى حماية المكلفين من أي ضرائب تعسفية أو عشوائية. هذا المبدأ يرسخ سلطة البرلمان أو السلطة التشريعية كجهة وحيدة يمكنها سنّ الضرائب أو تعديلها (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 123-126). يتطلب هذا المبدأ توضيح جميع جوانب الضريبة في القانون، مثل:

- المكلف بالضريبة: تحديد الفئات الخاضعة لها (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 67-70).
- أساس الضريبة: تحديد القاعدة أو الحدث الذي يؤدي إلى فرض الضريبة (مثل الدخل أو الملكية) (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 47).
- معدل الضريبة: النسبة أو القيمة المحددة لكل فئة (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 47).
- الجزاءات: العقوبات المترتبة على الامتناع عن دفع الضريبة (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 102).

• مبدأ اليقين الضريبي:

يتطلب وضوح القوانين واللوائح الضريبية لتجنب أي غموض يضر بالمكلف أو يؤدي إلى إساءة تفسير القانون (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 155).

يُحتم على الدولة نشر تفاصيل الضرائب بطريقة تسهل على المكلف فهم التزاماته. على سبيل المثال، توفير آليات سهلة لحساب الضريبة والمواعيد المحددة للدفع (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 57؛ رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 101).

• **مبدأ العدالة الضريبية:** على الرغم من أن العدالة ليست موضوعًا تقنيًا بحتًا، إلا أنها تتداخل مع الذاتية الضريبية. يُقصد بها توزيع عبء الضرائب بطريقة تتناسب مع قدرة المكلف على الدفع، مما يعكس السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة (محمود، جاد الله، 2021، ص 88).

2. طبيعة العلاقة بين الدولة والمكلف:

• **العلاقة القانونية بين الدولة والمكلف** تتسم بطابع الإلزام، حيث تكون الدولة هي الطرف الأقوى في هذه العلاقة. لا يملك المكلف حرية التفاوض على شروط الضريبة أو رفض الالتزام بها (عبد الله، محمد سعيد، 2022، ص 123).

• **مظاهر إلزام العلاقة:** الحق في الرقابة والتدقيق: تمتلك الدولة أدوات مثل التدقيق الضريبي للتحقق من صحة الإقرارات الضريبية المقدمة (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 47). فرض الجزاءات: إذا لم يلتزم المكلف بتسديد الضريبة أو ارتكب مخالفة، تفرض عليه غرامات أو عقوبات قانونية، قد تصل إلى الحجز على الممتلكات (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 58).

الترجح في التحصيل: تبدأ الدولة بإجراءات ودية لتحصيل الضريبة، ولكن يمكن أن تلجأ إلى التنفيذ الجبري في حال عدم الالتزام (الزبيدي، مصطفى عبد الله، 2021، ص 42-43).

• **اختلاف العلاقة عن القوانين الأخرى:** بينما تحكم القوانين المدنية أو التجارية العلاقات بين الأفراد على أساس التعاقد أو الإرادة الحرة، تعتمد العلاقة الضريبية على الالتزام القسري بموجب القوانين واللوائح العامة (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 58-59).

3. **التحول وعدم الاستقرار في القانون الضريبي:** القانون الضريبي مرن بدرجة كبيرة لاستيعاب التطورات المستمرة. هذا التحول يمكن تفسيره من خلال النقاط التالية:

• **التغيرات الاقتصادية:** تؤثر الأزمات الاقتصادية، مثل التضخم أو الركود، على معدلات الضرائب. قد ترفع الدولة الضرائب لزيادة الإيرادات، أو تخفضها لدعم النمو الاقتصادي (غني،

سامي فهمي، 2021، ص 12). مثال: تعديل معدلات ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة الدخل استجابة لتراجع الإيرادات أو التحديات الاجتماعية (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 60).
التغيرات الاجتماعية: تلجأ الحكومات إلى تصميم أنظمة ضريبية جديدة استجابة للضغوط الاجتماعية. على سبيل المثال، فرض ضرائب على المنتجات المضرة بالصحة (مثل السجائر والمشروبات السكرية) لتحقيق أهداف الصحة العامة (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 72).

• **الاستجابة للعولمة:** في ظل التنافسية العالمية، قد تضطر الدول إلى تعديل قوانينها الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي، مثل تقديم إعفاءات ضريبية للشركات العالمية (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 45).

• **الاستقرار النسبي مقابل التغيير:** على الرغم من أن القوانين الضريبية قد تبدو غير مستقرة، فإن هذا التغيير ضروري لتحقيق التوازن بين الإيرادات المالية وتحقيق أهداف التنمية. إلا أن الدولة تسعى إلى تقليل التعديلات المفاجئة لتجنب إرباك المكلفين (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 88).

تفاصيل إضافية لتعزيز الموضوع :

1. **التقنيات الحديثة ودورها في النظام الضريبي:** الاعتماد على التكنولوجيا مثل أنظمة الفوترة الإلكترونية والتقارير الآنية ساهم في تحسين الامتثال الضريبي وتقليل فرص التهرب (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 53). استخدام البيانات الضخمة (**Big Data**) لتحليل السلوكيات المالية للمكلفين والكشف عن المخالفات (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 420).

2. التحديات التي تواجه القانون الضريبي:

التهرب الضريبي: يمثل تهديداً كبيراً لفعالية النظام الضريبي. تلجأ الدول إلى تطبيق إجراءات صارمة، مثل المعاهدات الدولية لتبادل المعلومات (محمد، هاني حسين، 2020، ص 102).
الاقتصاد غير الرسمي: يشكل تحدياً خاصاً في الدول النامية، حيث يصعب فرض الضرائب على الأنشطة غير الموثقة (العريبي، حسن صالح، 2021، ص 22).

3. العلاقة بين القانون الضريبي والسياسات المالية:

يعد القانون الضريبي أداة رئيسية للسياسة المالية، حيث يتم توظيفه لتحقيق أهداف مثل تقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية أو تحفيز القطاعات الاقتصادية (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 430).

المطلب الثاني: معايير ذاتية القانون الضريبي :

ذاتية القانون الضريبي : تعود ذاتية القانون الضريبي إلى خصائصه الفريدة التي تميز هذا الفرع القانوني عن غيره من فروع القانون الأخرى. فالقانون الضريبي يختلف في طبيعته، تعريفاته، وأحكامه عن قوانين مثل القانون المدني أو القانون التجاري. يركز القانون الضريبي على الآثار المترتبة من فرض الضريبة، أكثر من الأسباب التي أدت إلى فرضها، ويعتمد على العنصر المادي أكثر من العنصر المعنوي (عبد الماجد، سعيد، ص 67؛ حسون، جعفر، ص 48). ويرتكز هذا التميز على عدة معايير أساسية، التي تساهم في فهم كيف يكتسب القانون الضريبي استقلالته وذاتيته:

المعيار الشكلي: استقلالية الهيكل التشريعي : يتعلق هذا المعيار بالجوانب الشكلية والتنظيمية التي تؤكد ذاتية القانون الضريبي، وتشمل:

• **تنوع القوانين الضريبية:** يُظهر القانون الضريبي استقلالته من خلال التشريعات المتعددة التي تغطي مختلف أنواع الضرائب (مثل ضريبة الدخل، ضريبة الشركات، الرسوم الجمركية، ضريبة القيمة المضافة). كل من هذه التشريعات يحمل طابعًا خاصًا يعتمد على الغرض الذي يخدمه والنشاط الاقتصادي المستهدف (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 15).

• **التفاصيل الإجرائية:** ينفرد القانون الضريبي بإجراءات قانونية خاصة لتحصيل الضرائب ومراقبة المكلفين. تشمل هذه الإجراءات:

- تحديد مواعيد الإقرارات الضريبية.
- وضع آليات للرقابة والتدقيق الضريبي.

- تنظيم طرق الدفع والإعفاءات أو التأجيلات. هذه الإجراءات تختلف تماماً عن الأنظمة الإجرائية في القوانين المدنية أو التجارية (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 59).
- الموازنة بين العمومية والخصوصية: تُوضع الأحكام العامة التي تنطبق على جميع المكلفين (مثل مبدأ قانونية الضريبة)، بينما تُخصص أحكام أخرى لفئات معينة (مثل أصحاب المهن الحرة أو الشركات الكبرى).
- هذا المزج بين العام والخاص يعكس استقلالية النظام الضريبي عن غيره من الفروع القانونية التي قد تركز بشكل أكبر على قواعد عامة (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 140).
- 2. المعيار الجوهري: المبادئ الأساسية وأهدافها القانون الضريبي لا يقتصر على تنظيم العلاقات المالية، بل يعكس مجموعة من القيم الجوهرية التي تميزه، مثل:
 - إعادة توزيع الدخل والثروة: يعتمد القانون الضريبي على مبادئ العدالة التوزيعية من خلال فرض ضرائب تصاعدية تتناسب مع قدرة المكلفين على الدفع. على سبيل المثال، يتم فرض نسب ضرائب أعلى على أصحاب الدخل المرتفعة لتحقيق توازن اجتماعي (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 112).
 - حماية المصلحة العامة: الهدف الجوهري للقانون الضريبي هو تمويل أنشطة الدولة وتلبية احتياجات المجتمع، مثل توفير التعليم والصحة والبنية التحتية. لهذا السبب، تُعتبر القواعد الضريبية إلزامية وغير اختيارية، حيث تضع الدولة المصلحة العامة فوق المصالح الفردية (أبو غفة، عبد القادر علي سالم، 2020، ص 21).
 - تحقيق الحياد الاقتصادي: بالرغم من أن القانون الضريبي يهدف إلى جمع الإيرادات، إلا أنه يسعى إلى عدم التدخل السلبي في النشاط الاقتصادي. على سبيل المثال:
 - تقديم حوافز ضريبية للاستثمارات في القطاعات المستهدفة.
 - وضع أنظمة ضريبية تضمن استمرارية الشركات دون تحميلها أعباء تعوق نموها (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 102).
- 3. المعيار المالي: الأهداف النهائية يتمتع القانون الضريبي بطابع استراتيجي طويل الأمد، حيث يتجاوز هدف تحصيل الضرائب ليصل إلى تحقيق الأهداف التالية:

- **تعزيز العدالة الاجتماعية:** يُعتبر القانون الضريبي أداة فعّالة لتقليل الفجوات الاقتصادية بين شرائح المجتمع المختلفة. من خلال فرض ضرائب أعلى على الفئات الغنية، يتم تمويل برامج اجتماعية تدعم الفئات الأقل حظاً (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 154).
 - **تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يتمتع القانون الضريبي بمرونة تجعله أداة لتخفيف الأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال:
 - خفض الضرائب في أوقات الركود لتحفيز الإنفاق الاستهلاكي.
 - زيادة الضرائب في أوقات الانتعاش لتقليل التضخم وتحقيق التوازن المالي.
 - **تعزيز التنمية المستدامة:** يتم توجيه النظام الضريبي لدعم الأنشطة الاقتصادية التي تراعي البيئة وتحقيق الاستدامة، مثل فرض ضرائب على الانبعاثات الكربونية لتشجيع الشركات على استخدام تقنيات صديقة للبيئة.
 - **دعم القطاعات الإنتاجية:** يتم استخدام الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية لتشجيع الاستثمار في قطاعات استراتيجية مثل الزراعة، الصناعة، والتكنولوجيا.
- المطلب الثالث: موقف القضاء الإداري من ذاتية القانون الضريبي:** يتناول القضاء الإداري المنازعات الضريبية من منطلق مبدأ ذاتية القانون الضريبي الذي يميز هذا النوع من القانون عن غيره من فروع القانون العام، وسوف نتطرق لطبيعة المنازعة الضريبية ومدى استقلاليتها وهل هي من دعاوى القضاء الشامل أو من دعوى الإلغاء.
- الفرع الأول: طبيعة المنازعات الضريبية أمام القضاء الإداري:**
- 1. العلاقة بين الضرائب واختصاص القضاء الإداري:**
- الضرائب والرسوم هي أحد مظاهر السلطة العامة وممارستها لسيادتها، إذ تُفرض على الأفراد والكيانات بصورة إلزامية لدعم المصلحة العامة. وبما أن فرض الضرائب والتحصيل يُعتبر من أعمال الإدارة العامة، فإن المنازعات المتعلقة بها تندرج ضمن اختصاص القضاء الإداري (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 45-48؛ غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 32-36).

• القضاء الإداري يتميز بقدرته على التعامل مع القضايا المتعلقة بمشروعية القرارات الإدارية وتنظيم العلاقة بين الإدارة العامة والمواطنين، وهو ما يتناسب مع طبيعة المنازعات الضريبية (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 154).

2. ذاتية المنازعة الضريبية وتعقيدها:

• **الذاتية في التكيف القانوني:** الالتزامات الضريبية تعتمد على الظروف الشخصية للمكلف، مثل دخله، حالته العائلية، طبيعة نشاطه الاقتصادي، والأصول التي يمتلكها. هذه الخصوصية تجعل تطبيق القانون الضريبي يتطلب تكييفاً دقيقاً لكل حالة، مما يزيد من احتمالية المنازعات. على سبيل المثال، إذا صدر قرار ضريبي بفرض ضريبة على مكلف بناءً على دخل مفترض بدلاً من الدخل الفعلي، قد ينشأ نزاع حول دقة القرار (عبد الله، محمد محمود، 2023، ص 102).

• **تعقيد الإجراءات:** تطبيق القانون الضريبي يتطلب مراعاة معايير حسابية دقيقة وإجراءات إدارية معقدة، مثل الإقرارات الضريبية، إجراءات التدقيق، والتحصيل. هذه الإجراءات قد تكون مصدراً للخلافات بين الإدارة والمكلفين (سعيد، سليم أحمد، 2022، ص 59).

3. أمثلة للمنازعات الضريبية:

- نزاعات حول شرعية الإخطارات الضريبية.
- اعتراض المكلفين على تقييم الأصول أو الأرباح لأغراض ضريبية.
- الطعون في قرارات رفض الإعفاءات أو تأجيل السداد (محمد، هاني حسين، 2020، ص 48).

الفرع الثاني: تيار استقلالية المنازعات الضريبية:

1. الاتجاه الرفض لاستقلالية القانون الضريبي:

• يرى هذا الاتجاه أن ذاتية القانون الضريبي قد تؤدي إلى عزله عن المبادئ العامة للقانون. من وجهة نظرهم:

القواعد الضريبية ينبغي أن تظل متوافقة مع المبادئ العامة، مثل العدالة والمساواة، لتجنب الجمود القانوني. يمكن تفسير القواعد الضريبية في سياقها العام دون الحاجة إلى إنشاء نظام

قانوني منفصل، مما يجعل القانون أكثر مرونة وارتباطاً بفروع القانون الأخرى (غنيم، سامي فهمي، 2021، ص 51-52).

2. الاتجاه المؤيد لاستقلالية القانون الضريبي:

• يؤكد هذا الاتجاه أن طبيعة القانون الضريبي وخصائصه الفريدة تستدعي وجود نظام مستقل تماماً يتعامل مع النزاعات الضريبية. الأسباب الرئيسية التي يدعم بها هذا الرأي تشمل : التخصص: القضايا الضريبية تتطلب فهماً دقيقاً للتشريعات الضريبية وإجراءاتها المعقدة، وهو ما يتطلب قضاءً متخصصاً. السرعة والفعالية: وجود محاكم ضريبية مستقلة يضمن البت في النزاعات الضريبية بسرعة وفعالية، نظراً لتعقيد الإجراءات الضريبية وحاجتها إلى خبرة متخصصة (رجب، أحمد عبد الفتاح، 2022، ص 112).

4. أمثلة دولية لاستقلال القضاء الضريبي:

• ألمانيا: تُعد المحاكم المالية (Fiscal Courts) مثالاً واضحاً على استقلالية القضاء الضريبي. هذه المحاكم مختصة بالنظر في النزاعات الضريبية، ويشغل عضويتها خبراء في القانون والمالية.

• اليمن: أنشأ المشرع محاكم ضريبية خاصة للتعامل مع النزاعات المتعلقة بالضرائب، لضمان البت فيها وفق إجراءات مستقلة وسريعة.

الفرع الثالث: وضعية المنازعة الضريبية كدعوى إلغاء

1. دعوى الإلغاء في المنازعات الضريبية:

• الطبيعة العينية لدعوى الإلغاء: دعوى الإلغاء تهدف إلى الطعن في قرارات الإدارة العامة المتعلقة بالضرائب، باعتبارها مخالفة لمبدأ المشروعية. القرارات التي يمكن الطعن فيها تشمل:

- قرار رفض طلب تأجيل السداد .
- قرار رفض الإعفاء الضريبي .

• القرارات الصادرة عن اللجان الضريبية، مثل تحديد مبلغ الضريبة أو رفض إعادة التقييم (قانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن اختصاص القضاء الإداري، المدونة التشريعية الليبية، ص 59).
• التفرقة بين دعوى الإلغاء والقضاء الشامل: في دعوى الإلغاء، يقتصر دور القاضي على فحص مشروعية القرار الإداري وإلغائه إذا ثبتت مخالفته للقانون. أما في القضاء الشامل، فيتمتع القاضي بسلطة أوسع تشمل تعديل القرار الإداري أو إعادة تقييم الالتزام الضريبي .

2. العمل القضائي الفرنسي في المنازعات الضريبية:

• اعتمد القضاء الفرنسي مبدأ أن المنازعات الضريبية تخضع للقضاء الشامل، حيث ينظر القاضي ليس فقط في مشروعية القرار الإداري، بل في الحقوق والالتزامات المالية للمكلفين.
• ومع ذلك، يمكن اللجوء إلى دعوى الإلغاء في الحالات التي يكون فيها القرار الإداري منفصلاً عن الالتزام الضريبي الأساسي، مثل القرارات الإجرائية أو التحضيرية.

3. المشرع الليبي ودور القضاء الإداري:

• نص المشرع الليبي في القانون رقم (88) لسنة 1971 على اختصاص القضاء الإداري بالفصل في المنازعات الضريبية (قانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن اختصاص القضاء الإداري، المدونة التشريعية الليبية، ص 59).
• يمكن الطعن في قرارات اللجان الضريبية من خلال دعوى الإلغاء أمام القضاء الإداري، مما يضمن للمكلفين وسيلة قانونية لحماية حقوقهم.

4. أهمية دعوى الإلغاء في حماية المكلفين:

• الشفافية والمشروعية: تضمن دعوى الإلغاء خضوع القرارات الضريبية لمبدأ المشروعية، مما يمنع الإدارة من تجاوز سلطاتها.
• حماية الحقوق: تُعد دعوى الإلغاء وسيلة لحماية المكلفين من القرارات الجائرة، مثل تقديرات الضرائب غير العادلة أو رفض طلبات الإعفاء .

الخاتمة:

تتميز ذاتية التشريع الضريبي بمنح دين الضريبة صفة الامتياز على جميع أموال المدين، سواء كانت منقولات أو عقارات، مما يمنح الخزنة العامة الحق في الأولوية والتتبع لتحصيل المبالغ المستحقة. كما أن هذه الذاتية تجعل من دين الضريبة ديناً محمولاً، حيث يتعين على المكلف سداد الضريبة طواعيةً دون انتظار مطالبات الإدارة الضريبية، مع فرض تعويضات في حال التأخير دون الحاجة إلى إنذار. علاوة على ذلك، فإن هذه الذاتية تجعل من الضريبة واجب الأداء، حتى في حال المنازعة في صحتها أو مقدارها، حيث أن القاعدة القانونية تتمثل في "الدفع أولاً، ثم المعارضة ثانياً". كما أن التشريع الضريبي يشمل ضمانات خاصة لتحديد وتحصيل دين الضريبة، مثل حق الخزنة العامة في الاطلاع على مستندات الممول، وسلطة الإدارة الضريبية في تقدير المادة الخاضعة للضريبة، إضافة إلى حق توقيع الجزاءات على المخالفين واتخاذ إجراءات تحفظية لضمان تحصيل الضريبة.

النتائج:

1. يُعتبر القانون الضريبي أداة أساسية لتنظيم العلاقة بين الدولة والممولين، حيث يحدد الواجبات المالية للأفراد والكيانات تجاه الدولة.
2. يعتمد نطاق سريان القانون الضريبي على سيادة الدولة، مما يتيح تكييف النظام الضريبي وفقاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية.
3. تفرض ذاتية القانون الضريبي بعض القيود، ولكنها تستدعي التعاون الدولي لمكافحة التهرب الضريبي ومعالجة مشكلة الازدواج الضريبي.
4. رغم اعتراف معظم التشريعات المقارنة بذاتية القانون الضريبي، إلا أن هذا القانون غير مقنن بشكل كامل، حيث لم تجمع قواعده ومبادئه في مجموعة قانونية واحدة كما هو الحال في القانون الجنائي أو المدني.
5. على الرغم من أن التشريع الضريبي جزء من القانون العام، فإنه يظل ذا طابع مستقل يتميز عن الفروع الأخرى للقانون العام، مع وجود علاقة وثيقة بينه وبين بعض هذه الفروع.

التوصيات:

1. ضرورة تطوير التشريعات الضريبية لتعزيز التعاون الدولي، والتركيز على الشفافية والوضوح، بهدف تقليل الثغرات القانونية التي يستغلها المتهربون من الضرائب.
2. يجب على الدولة تكثيف جهود التوعية بين المواطنين لضمان التزامهم الطوعي بدفع الضرائب.
3. ينبغي أخذ الحيطة عند تقنين القانون الضريبي في الدول النامية، نظراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة التي تعيشها، مما يستدعي مرونة في تطبيق التشريعات

المراجع :

أولاً: الكتب :

1. أحمد جامع، علم المالية العامة، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1975 .
2. أحمد عبد الفتاح رجب، السياسات الضريبية الحديثة وأثرها على الاستثمار، القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2022 .
3. إبراهيم عبد العزيز النجار، التحكيم في المجال الضريبي وجدواه للاستثمار، طنطا: كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2015 .
4. جاد الله محمود، الاقتصاد الرقمي وتحديات فرض الضريبة، القاهرة: دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، 2021 .
5. سامي فهمي غنيم، النظام الضريبي وأثره في تحقيق العدالة الاجتماعية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2021 .
6. سعيد عبد الماجد، المركز القانوني للشركات التجارية، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، 1969 .

تم النشر في : 2026/04/02

تم القبول في: 2026/04/01

تم الاستلام في : 2026/03/12

www.doi.org/10.62341/HCSJ

7. سليم أحمد سعيد، النطاق القانوني للضريبة في التشريعات العربية، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى، 2022 .
8. عبد الحميد محمد، الدور الاجتماعي للقانون الضريبي، القاهرة: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2018 .
9. عبد القادر علي سالم أبو غفة، العدالة الضريبية في القانون الليبي، بنغازي: جامعة بنغازي، 2020 .
10. فوزي فرحات، عدم رجعية القانون الضريبي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2008 .
11. مدني أميدوش، الوجيز في القانون الجبائي على ضوء آخر التعديلات، الرباط: دار القلم، الطبعة الأولى، 2008 .
12. محمد عبد العزيز خليفة، القانون الإداري (دراسة مقارنة)، القاهرة: دار الفكر العربي، 2005 .
13. محمد عبد الله، النظام الضريبي وتطبيقاته المعاصرة، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2018 .
14. محمد سعيد عبد الله، الشركات متعددة الجنسيات وإشكاليات الخضوع الضريبي، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2022 .
15. محمد محمود عبد الله، القانون الضريبي الدولي وتحديات الاقتصاد الرقمي، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2023 .
16. محمود علي حسين، القانون الضريبي (دراسة تحليلية)، القاهرة: دار النهضة العربية، 2012 .

17. محمود الفقيه، الإقامة الضريبية في التشريعات الحديثة، القاهرة: دار الفكر القانوني، 2020 .
18. مصطفى عبد الله الزبيدي، الإقامة الضريبية وأثرها في تحديد الاختصاص الضريبي، طرابلس: دار الحكمة، 2021 .
19. هاني حسين محمد، الازدواج الضريبي الدولي وطرق معالجته، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020 .
20. وليد محمد رضا السيد مصطفى الشناوي، الحماية الدستورية لحقوق دافعي الضرائب، المنصورة: كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2018 .

ثانياً: المقالات :

1. منى عدلي، الدعوى الضريبية في سوريا، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011 .
2. جعفر حسون، المنازعات الجبائية في ظل المحاكم الإدارية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 4، 1996 .
3. عبد القادر علي سالم أبو غفة، العدالة الضريبية من منظور القانون رقم 7 لسنة 2010، مجلة البحوث القانونية، العدد 11، 2020 .

ثالثاً: التشريعات :

1. القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، ليبيا .
2. القانون رقم (88) لسنة 1971 بشأن اختصاص القضاء الإداري، ليبيا .
3. قانون ضرائب الدخل رقم (64) لسنة 1973 (ملغى)، ليبيا.